

## ورشة العمل الإقليمية حول موضوع " الابتكار في الوقاية من الفساد "

كلمة السيد محمد بشير الراشدي  
رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

طنجة: الثلاثاء ٠٣ مارس ٢٠٢٠

السيد ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛  
السيد ممثل الوكالة الكورية للتعاون الدولي؛  
حضرات السيدات والسادة؛

يسعدني أن أفتتح هذه الورشة الإقليمية المنظمة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وبالشراكة مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي.

وبهذه المناسبة، أود أن أرحب بالضيوف الكرام ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الكورية للتعاون الدولي، وممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد بالدول العربية، وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وكذا السادة الخبراء الذين لبوا الدعوة للمشاركة في هذه التظاهرة، راجيا للجميع مقاما طيبا بالمملكة المغربية.

كما أتوجه بخالص الشكر لجميع المسؤولين والأطر المغربية الحاضرين معنا على مساهمتهم الفعالة وانخراطهم في الأوراش الرامية إلى الارتقاء بالمنظومة الوطنية لمكافحة الفساد.

حضرات السيدات والسادة؛

صار مسلما به أن آفة الفساد تشكل إحدى العقبات الأساسية التي تعيق التنمية والاستقرار في أي بلد، إذ تؤدي إلى إضعاف السياسات العمومية والمخططات والبرامج التنموية وتقويض حقوق المواطنين في التمتع بحقوقهم الأساسية، كما تسبب في عرقلة الاستثمار والمبادرة الحرة.

وقد أصبحت هذه الظاهرة أكثر تفشياً وتعقيداً، وتأثيرها أكثر ضخامة وحدة على اقتصاد الدول بحكم اختراق المفسدين لكل ثغرات نظم التدبير العمومي واستغلال الإمكانيات الهائلة التي يتيحها النمو التكنولوجي وتطور الآليات والشبكات المالية العالمية، وتداخل مصالح وطرق عمل هؤلاء المفسدين، كما أكدت ذلك مجموعة من الدراسات والتقارير الدولية، حيث تقدر قيمة الرشاوى المدفوعة سنويًا عبر أنحاء العالم، ووفقًا لصندوق النقد الدولي، ما بين ١,٥٠٠ و ٢,٠٠٠ مليار دولار، أي ما يمثل حوالي ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. فيما يمثل اختلاس الأموال العامة حوالي ٢,٦٠٠ مليار دولار، بما يناهز ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وقد ترتفع التكلفة الإجمالية الناتجة عن هذه الممارسات إلى معدلات أكبر، إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات الغير مباشرة لهذه الآفة.

إضافة للتكلفة الاقتصادية الباهظة، وقع إجماعٌ دولي، على أن الفساد يُساهم في المس بقواعد الديمقراطية، وفي تقويض سيادة القانون، وفي الحد من الولوج للموارد والتوزيع العادل للثروات، وتكريس الهشاشة الاجتماعية والمجالية. كما يؤدي إلى تدني منسوب ثقة المواطنين في المؤسسات والمس بالأمن والاستقرار.

وانطلاقاً من هذه القناعة، فقد صار اليوم من أبرز أولويات الدول التي لم يعد بالإمكان تأجيلها، تقديم أجوبة عملية للمواطنين من خلال العمل على تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد وضمان الحريات، لاسيما في ظل سياق إقليمي ودولي، يتميز بوضع مطلب القضاء على

الفساد والحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والمجالية الناجمة عنه، على رأس مطالب هؤلاء المواطنين.

### حضرات السيدات والسادة؛

لقد أدركت بلادنا بشكل استباقي الأخطار الحالية والمستقبلية لآفة الفساد ونتائجها الوخيمة، الأمر الذي جعلها تنخرط منذ سنين في ورش تخليق الحياة العامة، باعتماد سياسات عمومية تميزت بنجاحات واخفاقات، وبالتدرج في المقاربة على مدى مراحل متميزة، انطلقت من المقاربة الزجرية الصرفة منذ سنة ١٩٦٢ في سياق تجريم أفعال الفساد في مجموعة القانون الجنائي وإحداث محكمة العدل الخاصة للنظر في هذه الجرائم، إلى المقاربة التخليقية التي تأسست مع إحداث لجنة وطنية لتخليق الحياة العامة سنة ١٩٩٩، لتتبني المقاربة الشمولية المندمجة وفق متطلبات الدينامية الدولية لمكافحة الفساد مع الإعلان عن استراتيجية وطنية لمحاربة الفساد سنة ٢٠١٥، تركزت في مقاربتها على الوقاية والزجر والتربية والتواصل، والتي مكنت من القيام بمجموعة من الإصلاحات بغاية تسهيل الولوج إلى الخدمات العمومية وتبسيط المساطر ونشرها ورقمنتها.

بعدما أكدت السلطات العليا في البلاد تصميمها على إعطاء دفعة جديدة لتقوية وتتميم التنزيل الأمثل لأحكام دستور ٢٠١١، سار ورش مكافحة الفساد في المغرب ذا أولوية قصوى، مما جعله يعرف اليوم منعطفًا حاسمًا ونقله نوعية جديدة. ويأتي هذا التوجه في ظل الارتباط الوثيق بالنموذج التنموي الجديد الذي دعا إليه صاحب الجلالة، والذي انخرطت سائر القوى والفعاليات المجتمعية في استجلاء متطلباته، والذي يتخذ من مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية إحدى ركائزه الأساسية، لترسيخ التزام المملكة بمواجهة الفساد كخيار

حاسم لمواصلة ورش الإصلاحات الديمقراطية والمؤسسية والحقوقية والتنموية والمجتمعية، والتربوية على قيم المواطنة الملتزمة، وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وترسيخ الحكامة الجيدة وتخليق الحياة العامة.

واعتبارا لخصوصية وأهمية مجال الوقاية ومكافحة الفساد فإنه يستلزم تعبئة جميع القطاعات الحكومية المعنية وباقي الأجهزة والمؤسسات والفاعلين، سواء تعلق الأمر بالسلطة القضائية أو أجهزة إنفاذ القانون أو هيئات التقنين والحكامه، مع تحديد وتقوية مسؤوليات كل متدخل، في اطار يضمن الالتقائية والتكامل المؤسسي والانفتاح على مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وتماشيا مع هذا التوجه ، تم الاشتغال والتوافق مع القطاعات والسلطات والهيئات المعنية، على مشروع قانون جديد للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، يمكنها من القيام بدورها كفاعل رئيسي في مجالات تعزيز النزاهة والحكامه الجيدة والوقاية من الفساد ومكافحته، حيث سيعرض مشروع القانون الجديد على مجلس الحكومة للمصادقة في الأيام المقبلة.

بالموازاة مع ذلك ، تقوم الهيئة الوطنية بتطوير و تعزيز اطارها الاستراتيجي، من خلال وضع الأسس و الهياكل والآليات التي ستمكنها من القيام على الوجه الأمثل، داخل الصرح المؤسسي، بالمهام الموسعة الموكولة لها.

## حضرات السيدات والسادة:

ضمن هذا التصور الشمولي، تسعى الهيئة الوطنية الى تنزيل رؤية شاملة ومتعددة الأبعاد،

والتي يمكن تلخيص أبرز محاورها في النقاط الستة التالية :

١. تعميق المعرفة الموضوعية بالظاهرة، من خلال هيكله المرصد الذي سيتولى تجميع ودمج وتحليل مختلف المعطيات ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بظاهرة الفساد وكذا الآليات والممارسات الفضلى وطنيا ودوليا. ولتعميق وتعزيز قاعدة معطيات المرصد، تقوم الهيئة بالأبحاث العلمية والميدانية والدراسات الوطنية، والقطاعية والموضوعاتية وبلورة وإنتاج وتتبع المؤشرات لقياس وتقييم الآثار؛

ولهذا الغرض، برزت بشكل لافت داخل هذه الرؤية الشاملة، أهمية وضرة اعتماد وتوظيف التكنولوجيا والبحث العلمي كأدوات اساسية لتطوير وتجويد الجهود المبذولة، بما يسمح بالإلمام بالظاهرة ومختلف تجلياتها وارساء مقاربة استباقية لتحديد وتغطية المخاطر والتقليل من بؤر الفساد وتلافي كل الثغرات التي تفسح المجال للمفسدين لاقتراف أفعالهم.

٢. تنشيط السياسات العمومية لمحاربة الفساد والوقاية منه، من خلال التوجيه والمواكبة والإشراف والتنسيق وضمان تتبع تنفيذ السياسات العمومية المتعلقة والسهرة على انسجامها والتقائتها، وتحديد الأولويات بتنسيق وطيد مع السلطات والقطاعات والمؤسسات المعنية، في اتجاه الرفع من وثيرة تحقيق الاهداف وتقوية الأثر على المواطنين والفاعلين الاقتصاديين والمؤسستيين ؛

٣. تتبع الآليات والاتفاقيات الدولية، وإرساء أسس اليقظة القانونية والعمل على مواكبة ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية وتقوية الحضور الوطني والمشاركة الفعالة في جميع المبادرات والآليات الدولية ؛

٤. التوعية والتعبئة والتفاعل مع المواطنين ومع ممثلي المجتمع، من خلال إرساء أسس مقارنة تشاركية موسعة مبنية على الإنصات والادماج في مختلف المراحل والبحث إلى جانب التواصل والتربية والتكوين، وتعزيز دور المجتمع المدني والإعلام؛

٥. الزجر ومكافحة الإفلات من العقاب، من خلال تطوير هياكل وقدرات الهيئة وآليات تدخلها في هذا المجال، وتعزيز سلطات التحري وربط قنوات العمل بين سلطات إنفاذ القانون لتقوية إمكانياتها للكشف والاستباق فيما يتعلق بالتغييرات في أشكال وممارسات الفساد، وذلك من خلال استغلال كل الرافعات، وعلى الخصوص منها، القانونية والتنظيمية والتكنولوجية، للنهوض بأدوارها في تطويق جرائم الفساد؛

٦. تعزيز محور التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، قطريا وقاريا ودوليا، كمحور استراتيجي لتقوية القدرات وطنيا وللتفاعل مع تعقيد وتنامي الفساد العبر وطني والمساهمة في تطوير المعاهدات والآليات الدولية في مجال مكافحة الفساد والجرائم المالية.

هكذا، تسعى الهيئة إلى إرساء منظور استراتيجي مندمج يشمل مختلف أبعاد الوقاية من الفساد و مكافحته، ويعزز التحالفات وتكامل مختلف الاطراف المعنية - وطنيا، جهويا ودوليا - لتقوية القدرات والآليات الكفيلة بمواجهة وتطويق تشعبات هذه الظاهرة.

وإذا كان إدراج جهود مكافحة الفساد ضمن هذا المنظور الاستراتيجي، يضمن إرساء سياسة فعالة، منسقة، مندمجة، ومنبثقة عن مقارنة جماعية وتشاركية، فإنه يَجْعَلُهَا في صُلبِ الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة؛ بما يضمن تحقيق التنمية المتينة والمدمجة والمستدامة، التي تعتبر الغايةَ الأسمى لكل هذه السياسات.

## حضرات السيدات والسادة؛

إن تنظيم هذه الورشة الإقليمية يعد مناسبة سانحة لنا جميعا ممثلين عن مؤسسات وهيئات مكافحة الفساد بالدول العربية، وخبراء من المنظمات الدولية والإقليمية، وفاعلين مجتمعين، وممثلين عن القطاع الخاص، لتبادل النقاش حول أفضل الممارسات الدولية في مجال توظيف الابتكار واستغلال التطور التكنولوجي في سبيل تطويق بؤر الفساد وتضييق الخناق أمام المفسدين، وذلك من خلال الانفتاح على أحدث المقاربات المبتكرة في مجال الوقاية من الفساد وتطبيقاتها الناجحة حول العالم.

وفي الأخير، اسمحوا لي أن أجدد الترحاب بضيوفنا الكرام في بلدهم الثاني المغرب، راجيا لهم مقاما طيبا بيننا، كما أجدد شكري وامتناني للسادة ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الكورية للتعاون الدولي على ما بذلوه من جهد في سبيل توفير الظروف الملائمة لتنظيم هذه التظاهرة العلمية، وحرصهم الأكيد على تعزيز عرى التعاون مع كل مكونات المنظومة المؤسسية الوطنية في مجال مكافحة الفساد، لاسيما الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته